

Distr.: General
23 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩١ (و) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: نتائج المؤتمر
الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر
النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية
المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر
النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون
في مجال النقل العابر
تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً عن نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر. ويستعرض التقرير برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإعلان ألماني (انظر A/CONF.202/3، المرفقين الأول والثاني). ويبرز التقرير أيضاً الجوانب ذات الموضوع للعملية التحضيرية التي سبقت انعقاد المؤتمر الوزاري الدولي.

* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات متأخرة بدون إيراد التفسير المطلوب وفقاً للفقرة ٨ من الفرع بء من القرار ٢٠٨/٥٣ التي قررت فيها الجمعية العامة "أنه إذا قدم تقرير في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات، فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التأخر في حاشية الوثيقة".



أولا - مقدمة

- ١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال المرور العابر، في ألماتي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وعقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية قبل انعقاد المؤتمر في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
- ٢ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٢٤٢/٥٧، عينت الجمعية العامة الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أمينا عاما للمؤتمر وطلبت إليه أن ينظم كل دورات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية.
- ٣ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج المؤتمر إلى الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويرد في الفرع الثاني تقييما لنتائج المؤتمر، ويتضمن الفرع الثالث بيانا بالعملية التحضيرية التي سبقت المؤتمر.
- ٤ - ويرد تقرير المؤتمر الوزاري الدولي بالصيغة التي اعتمدها في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في الوثيقة A/CONF.202/3.

ثانيا - نتائج المؤتمر الوزاري الدولي

- ٥ - المؤتمر الوزاري الدولي هو أول منتدى رفيع المستوى تركزه الأمم المتحدة للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل إدماجها بفعالية في الاقتصاد العالمي من خلال إقامة نظم فعالة للنقل العابر في كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وقد حضر المؤتمر ممثلون من ٨٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة، وكان تمثيل العديد من الوفود على المستوى الوزاري، وحضر وفد مراقب واحد و ٢٤ منظمة دولية. وقد نُظِم هذا المؤتمر العالمي الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بأكثر الطرق توفيراً للتكاليف، وأدى إلى نتائج إيجابية نجحت عن المشاركة والتعاون الكاملين للدول الأعضاء ولكيانات الأمم المتحدة. كما ساهم تعاون البلد المضيف ودعمه التام في إنجاح المؤتمر. واستعرض المؤتمر نظم النقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية واعتمد بالإجماع برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(١). وتم الاتفاق في برنامج عمل ألماتي على اتخاذ إجراءات معينة في

المجالات ذات الأولوية التالية: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري؛ وتدبير الدعم الدولي؛ والتنفيذ والاستعراض.

٦ - وكان من المتوقع أن تنشّط نتائج المؤتمر الوزاري الدولي الاعتراف والدعم الدوليين للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يعود بالفائدة على كل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بدعم من شركائها الإنمائيين.

٧ - ويعكس إعلان ألماتي^(٢) وبرنامج العمل التزام المجتمع الدولي الشديد والمتواصل بتلبية الاحتياجات وحل المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية على النحو المطلوب في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣). ويتمثل الهدف الشامل لبرنامج عمل ألماتي في إقامة شراكات للتغلب على المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن انعدام المنفذ البري إلى البحر، والبعد، والعزلة عن الأسواق العالمية. وأسهمت هذه الحالة في فقرها النسبي وأدت إلى تضخم تكاليف النقل بشكل ملموس، وخفض اشتراكها الفعال في التجارة الدولية.

٨ - ويتمثل هدف برنامج عمل ألماتي في إنشاء إطار عالمي جديد لإقامة نظم فعالة في مجال النقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية مع مراعاة مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على السواء. ويرمي برنامج العمل إلى: (أ) تأمين منفذ إلى البحر ومنه لجميع وسائل النقل؛ (ب) خفض التكاليف وتحسين الخدمات من أجل زيادة القدرة التنافسية لصادراتها؛ (ج) خفض تكاليف إيصال الواردات؛ (د) معالجة مشاكل التأخير والمخاطر التي يمكن التعرض لها في طرق التجارة؛ (هـ) تطوير شبكات وطنية ملائمة؛ (و) الحد مما يحصل من خسائر وتلفيات وأعطاب أثناء النقل؛ (ز) فتح المجال لتوسيع نطاق الصادرات؛ (ح) تحسين سلامة النقل البري وأمن الأشخاص على طول الممرات.

٩ - ومظهر التجديد الرئيسي لبرنامج عمل ألماتي هو التركيز على تدابير معينة ذات وجهة عملية يتعين على كل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذها بدعم من شركائها في التنمية، ويكون تنفيذها قابلاً للقياس والتحقيق. وستيسر الإجراءات المتفق عليها في المؤتمر الوزاري الدولي في مجالات الأولوية الخمسة، إن طبقت بصورة تامة وبفعالية، إنشاء نظم النقل العابر الفعالة التي لا بد منها لكي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج الفعلي في نظام التجارة الدولية.

١٠ - وتم تنظيم ثلاثة أحداث موازية للمؤتمر لتكملة أهداف المؤتمر وهي: مائدة مستديرة حول تدابير لتسهيل التجارة، ومنتدى رفيع المستوى بشأن الاستثمار، ومائدة مستديرة حول المبادرات الإقليمية المعنية بتسهيل التجارة والنقل. وقد نظم تلك الأحداث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا على التوالي. وتوصلت هذه الأحداث إلى تحديد مبادرات وإجراءات معينة يمكن أن تؤدي إلى إقامة شراكات جديدة وخلاقة ومعززة بين شركاء التنمية الرسمية والقطاع الخاص، وبدء شراكات دولية لمساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من خلال إنشاء نظم فعالة للنقل العابر.

ألف - إعلان ألماتي

١١ - في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أعرب المؤتمر الوزاري الدولي عن التزامه السياسي باعتماده إعلان ألماتي. وذكر إعلان ألماتي بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أعرب فيه رؤساء الدول والحكومات عن إدراكهم للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وحثوا المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى تلك الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظم النقل العابر لديها^(٤). وسلّم إعلان ألماتي بأن من الأسباب الرئيسية لتهميش البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة العالمي، ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. فالتجارة والنقل أمران لا انفصام بينهما. ولذلك فإن تكاليف النقل تشكل عنصراً محمداً رئيسياً للقدرة التنافسية في التجارة الدولية. وأعرب الوزراء عن التزامهم بالعمل على تقليل التهميش الراهن إلى أقصى حد، وعلى تحقيق الدمج المفيد للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، التزموا بالسعي إلى إنشاء أنظمة نقل عابر فعالة في كل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٢ - وأكد الوزراء من جديد حق الدول غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر لأراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل وفقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، أكدوا من جديد أن بلدان المرور العابر، وهي تمارس سيادتها الكاملة على أراضيها، لها الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية أن تتعدى مجال من الأحوال على مصالحها المشروعة.

١٣ - واعترف إعلان ألماتي بأن تكاليف النقل الباهظة تخلق عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى الأسواق الخارجية. ونلاحظ، في هذا الصدد، طلب البلدان النامية غير الساحلية بأن تنظر

المفاوضات الحالية بشأن سبل وصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، في إعطاء اهتمام خاص للمنتجات التي تشكل مصلحة خاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

باء - برنامج عمل ألماتي

١٤ - إن برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، يضم خمسة مجالات ذات أولوية، يرد شرحها أدناه.

١ - المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١٥ - ينص برنامج عمل ألماتي على أن من المهم أن تقوم البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية باستعراض وتنقيح أطرها التنظيمية للنقل العابر وأن تتيح فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص. وينبغي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تجعل خدمات النقل تستجيب لطلبات المستعملين، وأن تزيد من شفافية القوانين المتعلقة بالعبور والحدود. وينبغي لتلك البلدان أن تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات وأن تعزز برامج التدريب في القطاع. ولا بد لاستراتيجيات وبرامج النقل أن تراعي مراعاة تامة الجوانب البيئية وأن تكفل التنمية المستدامة. وينبغي لتلك الإجراءات أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج لإصلاح السياسات واستراتيجية للحد من الفقر.

١٦ - وتعتبر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل والنقل العابر، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية والثنائية، الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق المواءمة والتبسيط والتوحيد فيما يتعلق بالقواعد والوثائق. ولتحقيق تلك الأهداف، يدعو برنامج عمل ألماتي الشركاء في التنمية إلى منح أولوية قصوى لتمويل النقل المستدام، بما في ذلك عن طريق الشراكات العامة والخاصة التي تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية، وعن طريق الاستثمار من جانب القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

١٧ - ويبرز برنامج عمل ألماتي الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها من أجل اتباع نهج متكامل لتنمية قطاع التجارة والنقل، بما في ذلك تحديث المرافق القائمة وإزالة الحواجز غير المادية أمام النقل العابر. وينبغي تعزيز دور اللجان الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية بمساعدة من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الآليات المؤسسية لرصد تطبيق الاتفاقيات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٢ - تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها

١٨ - سَلَّم برنامج عمل ألماتي بأن عدم كفاية الهياكل الأساسية يشكل عائقاً رئيسياً أمام إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وتبرز الحاجة إلى مرافق الاتصالات لتيسير المعرفة المسبقة بتوفر خدمات النقل وضمان النقل العابر بطريقة ميسرة وسريعة. وتشمل تلبية هذه الاحتياجات توفير الاستثمارات الضخمة وبناء القدرات وتطبيق سياسات جديدة وإجراء إصلاحات مؤسسية. وتعتبر الحصة المخصصة من الموارد الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية لتطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية محدودة للغاية. ومن الشروط الأساسية للنجاح في جذب القطاع الخاص إلى الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية وجود إطار تنظيمي ومؤسسي سليم. ومن شأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يساعدا في التغلب على المشاكل المتصلة بحجم السوق، وبخاصة في البلدان النامية غير الساحلية، وجذب القطاع الخاص للاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية.

١٩ - وينبغي أن تخصص البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية حصة أكبر من استثمارها في القطاع العام لتطوير الهياكل الأساسية من خلال ما تقدمه الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية من مساعدات مالية واستثمارات. وينبغي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تبذل كل جهد ممكن لتوفير بيئة تفضي إلى استخدام جميع وسائل النقل وخدمات النقل العابر في تشجيع التنافس. وفي الوقت ذاته، ينبغي زيادة تنمية القدرات والنظم القانونية لعمليات النقل المتعدد الوسائط، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء "الوصلات الناقصة". وينبغي للشركاء في التنمية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنمية الهياكل الأساسية للنقل العابر عن طريق التمويل المشترك، وآلية البناء والتشغيل والنقل، والاضطلاع بدور تحفيزي في جلب الاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك تيسير زيادة الوصول إلى أسواق السندات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر ممرات التجارة والنقل وذلك باستحداث واستخدام المعلومات المشتركة ونظم الإدارة والرصد القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - وحدد برنامج عمل ألماتي كذلك الإجراءات المحددة اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية لمختلف وسائل النقل بما في ذلك النقل بالسكة الحديد، والنقل البري، والنقل الجوي، والموانئ، والطرق المائية الداخلية، والأنابيب، والاتصالات.

٣ - التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري

٢١ - أقر برنامج عمل ألماني بأن السبب الرئيسي في تهميش البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي هو ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. والتجارة والنقل مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما. والنقل قطاع أساسي للتجارة الدولية والتكامل الإقليمي ولكفالة تنمية وطنية متوازنة. وتكاليف النقل المفرطة تخلق حاجزا رئيسا منيعا يحول دون الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وشملت المصادر المهمة للتكاليف الإضافية والتكاليف التي يمكن تجنبها والتكاليف الناجمة عن عدم الكفاءة، حالات التعقيد في عبور الحدود وإجراءات الجمارك والمتطلبات من المستندات وقصور الهياكل الأساسية فضلا عن المعاملات المصرفية المكلفة. وتعتمد البلدان النامية غير الساحلية على الإجراءات الحدودية لديها ولدى بلدان العبور المجاورة لها ومستوى التعاون الثنائي وكذا مستوى التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الطلب الذي تقدمت به البلدان النامية غير الساحلية بأن تنظر المفاوضات الحالية المتعلقة بوصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، في إعطاء اهتمام خاص للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - ويحدد برنامج عمل ألماني إجراءات معينة لتعزيز التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري. وشملت هذه الإجراءات التعجيل بانضمام البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع أخذ احتياجاتها الخاصة ومشاكلها في الحسبان. وينبغي للشركاء في التنمية أن يقدموا مساعدة في هذا الصدد. وعملا بتوافق آراء مونتييري^(٥) وإعلان الدوحة الوزاري^(٦)، ينبغي للمفاوضات الجارية أن تولي اهتماما كاملا لاحتياجات ومصالح البلدان النامية ومن بينها البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٤ - تدابير الدعم الدولي

٢٣ - أقر برنامج عمل ألماني بأن تكاليف تلبية متطلبات إنشاء وصيانة نظم فعالة للنقل العابر من الضخامة بدرجة يتعذر معها على البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وحدها أن تنجز هذه المهمة العسيرة. وكثير من البلدان غير الساحلية النامية هي من أفقر البلدان كما أن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية ذات موارد محدودة. وينبغي للشركاء في التنمية القيام بدور هام في دعم برامج تطوير النقل العابر. ومثل هذا الدعم ينبغي أن يراعي بصورة كاملة أوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لدى تقديم المساعدة إليها.

٢٤ - وأبرز برنامج عمل ألماني الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها في مجال تدابير الدعم الدولية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية والبلدان المانحة.

ويتعين على هذه الكيانات أن تساعد البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تتصدى بفعالية لمشاكل النقل العابر فيها عن طريق تيسير وجود بيئة خارجية داعمة تيسر سبل الوصول إلى التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر وتشجع ذلك. وينبغي أن تزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتصميم طرائق مبتكرة للتمويل وتشجيع زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في الهياكل الأساسية للنقل العابر. وينبغي تشجيع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة جهودها لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في توافق آراء مونتيري.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، حدد برنامج العمل المجالات ذات الأولوية لأغراض المساعدة المالية والتقنية، التي تشمل "الوصلات الناقصة" في ممرات النقل العابر، والطرق البديلة الفعالة من حيث التكلفة، ومشاريع الموانئ الجافة، والنقاط الحدودية المتجاورة، وإصلاح البنية الأساسية للنقل، وتعزيز تنفيذ التدابير المتفق عليها. وتشمل المجالات ذات الأولوية للتعاون التقني تعزيز تنفيذ الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية المتعلقة بالنقل العابر؛ وتعزيز سياسات النقل العابر الاجتماعية وذات المنحى السوقي؛ وتنفيذ برامج الخصخصة. ويلزم أيضا تعزيز برامج التدريب في مجال الجمارك إلى جانب توسيع قواعد البيانات الإقليمية بشأن النقل البري.

٥ - التنفيذ والاستعراض

٢٦ - أكد برنامج عمل ألماتي على أن النجاح في تنفيذ أهداف البرنامج سيعتمد بشكل حاسم على الاستفادة الفعالة من ترتيبات تنفيذه واستعراضه على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ويُعدّ التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي أهم عنصر لإقامة نظم فعالة للنقل العابر. ويجب تعزيز هذا التعاون على أساس المصلحة المتبادلة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء. ويجب إقامة ترتيبات للاستعراض والرصد المنتظمين لعملية تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالنقل العابر، والحوار والمشاورات بين القطاعين الخاص والعام، ومواصلة تعزيز تلك الترتيبات. وينبغي أن يشارك القطاع الخاص بشكل نشط في تنفيذ برنامج العمل هذا. ويسلم برنامج العمل بضرورة بذل جهود متضافرة من جانب البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، كالبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

٢٧ - وينبغي تنظيم اجتماعات دون إقليمية، حسب الاقتضاء، للنظر في كيفية التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي. وطبقا للولاية التي حددها الجمعية العامة، يُطلب من مكتب

الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، ومنظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية أخرى ذات صلة، حسب الاقتضاء، أن تقدم الدعم إلى البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنظيم تلك الاجتماعات دون الإقليمية.

٢٨ - ويُطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنظر في إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل هذا في موعد يتم تحديده وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ ب.أ. وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يقوم بتنسيق عملية التحضير للاستعراض. ويُطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي واللجان الإقليمية تقديم المساعدة الفنية والتقنية لتلك العملية. ويُطلب من مكتب الممثل السامي القيام بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات التي تقوم بأنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من أجل كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي. وسيواصل مكتب الممثل السامي القيام بأنشطة الدعوة من أجل تعزيز الوعي ببرنامج العمل هذا وتركيز الانتباه على تنفيذه.

ثالثاً - العملية التحضيرية للمؤتمر

٢٩ - لقد كانت عملية تنظيم المؤتمر عملية فريدة في حد ذاتها. فعلاوة على العملية الحكومية الدولية التي تركز على صياغة برنامج عمل ألماتي، أُولى اهتمام خاص إلى عملية التقييم على المستوى الإقليمي لنظم النقل العابر في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ولاعتماد منهاج/برنامج عمل بشأن تدابير تهدف إلى إقامة نظم فعالة للنقل العابر على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٠ - واعتمد الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية، الذي استضافته حكومة باراغواي في أسونسيون في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، برنامج عمل أسونسيون بشأن التعاون في مجال النقل العابر في أمريكا اللاتينية. وعوضاً عن الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي الإقليمي، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في المرحلة الأولى من دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل في بانكوك، خطة العمل الآسيوية بشأن التعاون في مجال النقل العابر. وعقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، واعتمد خطة عمل أفريقية بشأن التعاون في مجال النقل العابر. وأحاط برنامج عمل ألماتي علماً بخطة العمل الإقليمية.

٣١ - وشكل اتباع نهج تشاركي واسع النطاق، الاستراتيجية الرئيسية للعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي. وقد اضطلع مكتب الممثل السامي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، الذي له ولاية عالمية في مجالات التنسيق والدعوة وتعبئة تدابير الدعم الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين المشاركة النشطة لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة في العملية التحضيرية. وعينت تلك المنظمات مراكز تنسيق لتيسير العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي.

٣٢ - وشارك البنك الدولي بنشاط في الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الوزاري الدولي. وقد أدرج البنك الدولي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي في جدول أعمال متداه السنوي المعني بالنقل لعام ٢٠٠٣. ويتضمن أيضا تقرير ٢٠٠٢ السنوي للبنك الدولي المعنون "آفاق المستقبل الاقتصادي العالمي: التجارة في خدمة الفقراء" تحليلا شاملا بشأن دور خدمات النقل في التنمية، بما في ذلك الصعوبات المحددة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية. ونظم البنك الدولي أيضا حدثا موازيا أثناء المؤتمر هو المنتدى الرفيع المستوى المعني بالاستثمار (انظر الفقرة ١٠ من هذا التقرير).

٣٣ - وشاركت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بنشاط أيضا في العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي. وبصورة خاصة، أصدرت أمانة الأونكتاد تكليفا بإجراء عدد من دراسات الحالات الفردية بشأن نظم النقل العابر في جنوب شرقي آسيا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية، وغرب وشرق أفريقيا. ونظمت أمانة الأونكتاد حدثا موازيا أثناء انعقاد المؤتمر معنيا بتيسير التبادل التجاري.

٣٤ - وأدت اللجان الإقليمية دورا رائدا في توفير مواد فنية لأغراض العملية التحضيرية الإقليمية ودون الإقليمية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقييمات بشأن نظم النقل العابر الإقليمية والتدابير اللازمة لمواصلة تطويرها. ونظمت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حدثا موازيا عن المبادرات الإقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل.

٣٥ - واستجابة لطلب الجمعية العامة التماس تبرعات لتيسير الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة صندوقا استمانيا لأغراض التحضير للمؤتمر الوزاري الدولي ولأنشطة متابعته، تتجمع فيه كافة التبرعات. وقدمت حكومات إيطاليا وسويسرا واليابان واليونان، فضلا عن اللجنة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للمؤتمر الوزاري الدولي. وقدمت أيضا الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمات إلى ذلك الصندوق الاستئماني. وقدمت حكومة إيطاليا مساعدة مالية للأونكتاد في إعداد ورقات تقنية بشأن نظم النقل العابر في مناطق دون إقليمية غير ساحلية مختلفة.

٣٦ - ونظرا لأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبدأ حملة للإعلام الجماهيري، فقد شن الأمين العام للمؤتمر، بدعم من إدارة شؤون الإعلام، حملة إعلامية. وكانت تلك الأنشطة فعالة في حفز الاهتمام الدولي بأهداف المؤتمر.

رابعاً - الاستنتاجات

٣٧ - نجح المؤتمر الوزاري الدولي في حفز التضامن والشراكة الدوليين من أجل التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية على النحو الذي دعا إليه الإعلان بشأن الألفية. ومن شأن التنفيذ الكامل والفعال للإجراءات الخاصة في مجالات الأولوية الخمسة المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي أن ييسر إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بحيث يجري إدماجها بفاعلية في النظام التجاري الدولي.

الحواشي

(١) A/CONF.202/3، المرفق الأول.

(٢) A/CONF.202/، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١٨.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، بالمكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٦) A/C.2/56/7، المرفق.

